

كيف تراجع المسلمون حضاريًا؟

مجموعة مقالات د/معتز بالله عبد الفتاح

بجريدة الشروق من 2009/4/24 إلى 2009/6/12

24 أبريل 2009

نحن لسنا متخلفين بسبب ديننا، وإنما تخلفنا يأتي رغما عن سمو مبادئه، وبسبب عدم قدرة المشتغلين بأمور الفقه على الخيال غير المتصادم مع عقائد الدين وأخلاقياته.

ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى اجتهادات محمودة لعدد من المفكرين الإسلاميين المعاصرين بدءا من الشيخين الغزالي والقرضاوى، والأساتذة عمارة والعوا وهويدى والبشرى عن التأسيس الشرعى للديمقراطية.

فلهم في هذا الأمر كلام مهم لا يقل في ثرائه وعمقه عن مؤلفات كبار الفلاسفة الغربيين الذين أثروا الحياة السياسية في أوروبا وأمريكا خلال القرن الثامن عشر تحديدا، بيد أن هذا الكلام لم يزل بعيدا عن الثقافة العامة للكتلة الحية من المصريين الذين أحزن كثيرا لأن أحدهم غرقى في روايات بدیعة عن الماضى الذى يمثل منطقة آمنة للدعاة والمشايخ لأهم يتعاملون معه بانتقائية شديدة تجعلنا نجمع بين الاعتزاز به وتكرار كل ما فيه من أخطاء لأننا لم نتعامل مع تراثنا بما يحمله العلم من منطق وما تحمله الفلسفة من شك. فهو حديث غير علمى وغير فلسفى في مجمله.

وعليه فهى مسئولية مباشرة على كل صاحب كلمة أن يتفاعل مع هذه الاجتهادات التى قدمها هؤلاء حتى تتحول محاربة الفساد والاستبداد إلى فريضة لا تقل عن فريضة الصلاة والصوم.

فموسى عليه السلام كان نائرا ضد الاستبداد والطغيان والعنصرية التى مارسها الفراعنة، ومحمد (صلى الله عليه وسلم) النبي والسياسى العظيم لم تعارضه قريش بسبب شعائر الإسلام من صلاة وصوم وحج وإنما بسبب ثورية الدين الجديد فى إحقاق الحق ومحاربة الظلم ومناهضة العبودية والانتصار لحقوق المرأة والمضطهدين.

لو كان الإسلام الذى جاء به الرسول الكريم محمد هو نوع الإسلام الشكلى الشعائرى المنافق الذى نعيشه والذى يهتم بأن يجرم سرقة الدش ولا يعبأ بتحريم سرقة الانتخابات، لما اعترض كفار قريش.

إن جهدا أكبر مطلوب من أهل الرأى والثقافة حتى تكون الديمقراطية أولوية فى حسابات المصريين ويرتفع الطلب عليها، مادامت النخبة الحاكمة غير مستنيرة بما يكفى لأن تكون سبابة فى النهوض بشعبها، وهذا ما لا يتم إلا بتوضيح الخلل الذى حدث حينما وضع الرسول بذرة الحكم الرشيد، ولم يرق الأمر والعلماء على رعايتها، فأثمرت نظم حكم كانت أقرب لما كان شائعا عند الروم والفرس منه عن المبادئ العظيمة التى جاء بها الأب المؤسس لهذه الأمة، محمد رسول الله.

فإذا كان الحكم الرشيد يعنى احترام السلطة ورفض الطغيان فهذا ما قاله الرسول وفعله، فاحتراما للسلطة قال: «إذا كنتم ثلاثة

فأقروا أحكمكم»، أى لا بد من احترام السلطة حتى وإن كانت مؤقتة بالسفر، لكن وجود الإمارة والحكم لا يعنى الاستبداد أو التجبر والطغيان، بدليل أن الله ذم كل مستبد لأنه: «كان من المفسدين»، «إنه كان عاليا من المسرفين»، «واستفتحو وخاب كل جبّار عنيد»، «كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار».

والحقيقة أن الفقه الإسلامى فى مجمله، مدفوعا فى الأساس بالخوف من الفتنة والاختلال، تجاوز عن هذه التفرقة الدقيقة، فساد فى عقول المسلمين منطلق «مستبد... لكن» كنوع من تبرير الاستبداد من أجل الاستقرار والأمن الداخلى.

والطريف أن أكثر من نصف تاريخ الخلافات والممالك الإسلامية لم يعرف الاستقرار والأمن المنشودين، فكان المنطق هو المزيد من الاستبداد وليس تغييرا نوعيا فى علاقة الدولة بالمجتمع من خلال بناء مؤسسات تمثيل سياسى تضمن احترام السلطة وتقرير الاستقرار والأمن على نحو ما انتهت إليه الأمور فى مجتمعات أخرى.

ويكفى التذكير بمشهد مؤيدى آل جور ومؤيدى بوش فى انتخابات 2000 فى الولايات المتحدة، التى وقف فيها الطرفان على جانبي الرصيف انتظارا لحكم المحكمة الدستورية دون أن يطلق أى منهما طلقة رصاص واحدة، وذلك لأنهم يثقون فى أن للدولة مؤسسات عادلة

ونافذة قادرة على أن تضع الأمور في نصابها.

وإذا كان الحكم الرشيد يتضمن آلية محددة لصنع القرار السياسي حين تتعدد وجهات النظر، فهذا ما قرره الرسول الكريم استجابة لأمر قرآني نزل في أعقاب هزيمة عسكرية ترتبت على أنه شاوَر أصحابه فقرر كثيرون منهم أن الأولى هو الخروج لجبل أحد، ومع ذلك كانت الهزيمة، ومع ذلك أيضا لم يكن النهى بأن يقول الله سبحانه بألا تستشروهم لقصور في فهمهم، ولكنه نزل بقوله: «فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر».

بل مدح القرآن الكريم ملكة سبأ حين طبقت هذا المبدأ حتى قبل أن تسلم مع سليمان لله رب العالمين حين قالت لأهل شورتها: «ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون»، بيد أن الشورى ستعنى تفاوتاً في الآراء وربما تفضي إلى النزاع، فأقر الرسول (ص) مبدأ مهما حين غلب فكرة قرار الأغلبية مخاطبا أبا بكر وعمر قائلًا: «لو اتفقتما على أمر ما خالفتما» لأنهما اثنان وهو واحد، حتى لو كان نبيا. ويضع الأساس الفلسفي لهذه الفكرة بقوله: «الشیطان مع الواحد وهو من الاثنین أبعد»، وهو ما فقهه عمر بن الخطاب حين أشار إلى مبدأ القرار بالأغلبية حين ترك ستة من الصحابة يتخيرون بالأغلبية واحدا منهم للحكم. وهو ما لم يستمر مع الأسف في تاريخنا معظمه بما أفضى إلى فتن واقتتال بدءا من عثمان وحتى يومنا هذا.

وإذا كان الحكم الرشيد يتضمن مبدأ التمثيل السياسي بآلياته المعروفة (أحزاب وانتخابات وبرلمانات)، فهذه منطقة لم يجتهد فيها الفقهاء المسلمون السابقون بما يكفي، في حين أن المبدأ أقره الرسول الكريم حين كان يجمع مسلمي المدينة للتشاور في أمر ما بقوله: «اختاروا نقيبكم»، أي انتقوا ممثليكم حتى يعبروا عن رؤاكم ومصالحكم في شئون الحكم وسياسة المال. والتمثيل السياسي يقتضى الاختيار بين مرشحين في انتخابات عامة والتي وجد الكثيرون، ومنهم الإمام الخوميني مثلا، أنه نوع من الشهادة العامة. والمسلم مأمور شرعا ألا يكتفوا بالشهادة ومن يكتفها فإنه آثم قلبه بنص القرآن. ومن يشهد ينبغي أن يشهد بالحق حتى لا تكون شهادة زور لأن الحديث يقول: «عدلت شهادة الزور الإشارك بالله تعالى».

وإذا كان الحكم الرشيد له صيغ مختلفة ومتفاوتة فإننا مطالبون شرعا بألا نكون كالحمار الذي يحمل أسفارا بل ينبغي أن نسير في الأرض بالنظر والتعلم والتبصر، حتى لا نقع فيما وقعت فيه أمم أخرى من أخطاء، وحتى تستبين طريق النهضة حتى لو احتجنا لأن ننقل عن الآخرين بعضا مما ابتكروه.

والحقيقة أن الاجتهاد في هذا الأمر يطول، لكن لا شك أن هذه المبادئ والممارسات الأولى لم يرعها الفقهاء حق رعايتها بالتنظير والتصميم والتأسيس، فانتهينا إلى عكس مبادئ الدين الذي ندين به.

وكأننا مطالبون بإعادة اكتشاف أصول ديننا. وهو أمر مفهوم في ضوء سيطرة ماضٍ طويل عمل تاريخيا في اتجاه «طبعنة الاستبداد» أى جعله أمرا طبيعيا لا بد من التعايش معه وليس الوقوف ضده، وحتى تتحول المبادئ إلى أفكار شائعة بين الناس، فلا بد من مجهود ذهني وثقافي ضخم يقوم به قادة الرأي العام الذين هم، من أسف، في أغلبهم مشغولون بأمور بعيدة عن أسباب النهضة ومقومات البناء الحضارى.

ثم يضاف إلى ذلك تكوين النخب التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال في معظم المجتمعات المسلمة والتي كانت أولوياتها بعيدة تماما عن هذه المفاهيم السابقة.

وقصارى القول؛ فإن ما دمره الإسلام من قلاع الاستبداد تم بناؤه مرة أخرى بيد المنتسبين إليه، وها نحن مطالبون بأن نحاول تدميرها مرة أخرى عسانا ننجح.

1 مايو 2009

قد يكون من المفيد أن نعود إلى بعض المحطات التاريخية التي شهدت تراجع الحضارة الإسلامية عن مكانتها الرائدة التي شغلناها في بداياتها.

ودون الإغراق في المقدمات فلننفض إلى محطات ثلاث في تاريخنا كان لكل منها أثرها الممتد حتى يومنا هذا، ثم سأعقبها بمحطات أربع أخرى في مقال قادم عسى أن يكون التعرف على بعض جوانب الداء مقدمة للتعرف على الدواء.

أولاً: تراجع الخلافة وسيادة الملك العضوض، تراجع نموذج عمر وسيادة نموذج معاوية:

لا شك أن منطق تداول الحكم على أساس من الوراثة عكس ما عمل له وعليه السابقون من الخلفاء كان نقطة التراجع الأولى في دولة الإسلام بحكم أنها نقلت موقع آحاد الناس من فاعلين سياسيين يشاركون في أمر الحكم عن طريق البيعة من ناحية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ناحية إلى أخرى إلى رعايا لهم الأمان ما أمن الحكام مكرهم.

ومن هنا كانت المقولة الشائعة لمعاوية: «لا نحول بين الناس وألسنتهم ما لم يحولوا بيننا وبين ملكنا» وقد سارت منهجا التزمه اللاحقون. وقد انتزعت الدولة الأموية من الفقهاء المسلمين آنذاك السند الشرعي لطاعة ولي الأمر بغض النظر عن مدى شرعية وصوله للسلطة مادام يلتزم شكلا بقواعد الإسلام واحترامه لطقوسه مثل إقامة الصلاة والدعاء للخليفة على المنبر وتطبيق الحدود والتوسع في جهاد الدفع - أى رد أعداء الدولة الإسلامية عنها - وجهاد الطلب - أى التوسع في حدود الدولة الإسلامية.

وعلى الرغم من أن هذا التحول الخطير في شكل نظام الدولة وأسس شرعية القائمين عليها فإن أخطر ما فيه أنه كان مقدمة لتحول في علاقة الدولة بالمجتمع، فبدلاً من منطق أن الحاكم خادماً للمجتمع المسلم وموظف عام يقوم على شئونه باختيار المجتمع ورضاه، تحول المجتمع إلى تابع للدولة توجهه وتفرض عليه شروطها.

فمن عمر الذى كان يقول: «إنما أرسل لكم الولاة خادمين ومعلمين» إلى معاوية الذى قال: «إن لم يكن هذا (أى ابنه يزيد) فهذا (أى السيف)». مات عمر، ويجلس على عروش الحكم تلاميذ معاوية، رضى الله عنهما.

ثانياً: تراجع العالم الناقد لصالح عالم التقية، تراجع منطق ابن حنبل وتقديم منطق ابن معين:

لقد كانت فتنة خلق القرآن الكريم أكثر كثيراً من مجرد اختلاف فلسفى بشأن هل القرآن الكريم مخلوق كرد فعل لحوادث الدنيا، وبالتالي كان من الممكن نظرياً أن تتغير بعض آياته لو تصرف أبولهب على عكس ما تصرف مثلاً أم أنه قديم قدم الدهر وكأن الله خلقه أصلاً قبل خلق البشر ثم سير الأمور كى تستقيم مع القرآن الكريم.

أقول هذا النقاش الفلسفى نفسه كان يمكن أن يمر مرور الكرام كما مر غيره لكنه تحول إلى علامة فاصلة في تاريخ المسلمين من زاويتين على الأقل: فهو أولاً قد رسخ نمط السلطة القاهرة في مواجهة عالم الدين المعارض. فكان تعذيب ابن حنبل على يد ثلاثة من خلفاء العباسيين درساً وعاماً معظم علماء الدين في عصر الفتنة ومن أتوا بعدها.

وصار في الإسلام نمطان: نمط شجاعة ابن حنبل المعذب بسبب صلابته في الدفاع عما رآه الحق، وتقية يحيى بن معين الذى قال إن القرآن مخلوق حتى يريح نفسه من العذاب مستنداً إلى الآية الكريمة {إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}.

ويبدو أن الكثير من علماء الدين قد أخذوا عن ابن معين منطقهم ونسوا الرسالة الأولى لكل نبي وهو أن يجاهد بالكلمة مهما كلفه الأمر، لأنه قائد رأى عام في مجتمعه وقوده لمن يسرون خلفه.

وهذا هو ما فعله موسى النبي مع فرعون المستبد، بل فعله كل نبي مع كل جبار، بل هو ما فعله فلاسفة عصر النهضة في أوروبا مع

حكامهم المستبدين، وكان بعض هؤلاء الفلاسفة ملحدين، وهو ما حاوله حديثاً نساك وعباد بورما حينما سار منهم عشرة آلاف حفاة في الشوارع يقودون المجتمع وينشدون كلمة واحدة يكررونها بوعى وإصرار: «الديمقراطية... الديمقراطية».

أما في حياتنا الإسلامية المعاصرة، فتكون كلمة الحق عالية ضد صغائر المواطن متى أخطأ ولا تتخطاه إلى كبائر الحكام متى وقعوا في الخطيئة. مات في الكثير من علمائنا ابن حنبل.. ويحيا بيننا يحيى بن معين.

ثالثا تراجع العقل وازدهار النقل، تراجع منهج ابن رشد وازدهار منهج الغزالي:

وقد كان لمحنة خلق القرآن مع غيرها من التفاعلات الأخرى أثر آخر امتد طويلا حتى يومنا هذا. هذا الأثر نلمحه في غلبة النص دون اجتهاد في فهمه وتطبيقه على بعض مذاهبنا الفقهية، والتي جعلت الكثرة الغالبة تحشى الذهاب بعيدا عن الاجتهادات الفقهية التي خلفها الأقدمون.

فترتب على ذلك نوع من المبالغة في تقدير النص والخوف من العقل المفضى إلى الفتنة بما أخذنا بعيدا عن التوازن المنطقي.. فتأخرنا في كثير من ابتكاراتنا بل وفي قبول الكثير من المبتكرات التي جاءت إلينا من الأمم الأخرى.

وبما أن العقل البشري قد أفضى للتفكير في هذه القضايا من قبيل القرآن قديم أم مخلوق فضلا عن ترجمة عشرات الكتابات من الفلسفة اليونانية القديمة وما ترتب على ذلك من طرح أسئلة لم يكن من السهل التفكير فيها من قبل العقل المسلم آنذاك فقد ساوى بعض الفقهاء بين الفلسفة والزندقة وكان الحل ذا شقين: الأول مزيد من التمسك بالأقوال المنسوبة للرسول (ص) والصحابة العظام والتابعين، ثم من ناحية أخرى ما عرف بغلق باب الاجتهاد.

فعلى مستوى التمسك بالنصوص المنسوبة للرسول (ص) وصحابه تبين لنا لاحقا أن الأغلبية الساحقة من هذا الأقوال ليست بأحاديث تنسب للرسول الكريم. فمثلا يروى أن الحسن البصرى قد حفظ 600 ألف حديث، كما قيل إن الإمام أحمد كان يحفظ ألف ألف (أى مليون) حديث ولكنه وضع في مسنده أربعين ألفا فقط، تكرر منها عشرة آلاف حديث في حين أننا نعرف الآن أن عدد الأحاديث التي يصح نسبتها للرسول (ص) وفقا للمحدث المعاصر الشهير ناصر الدين الألباني لا تزيد على ثمانية آلاف.

أى إن العقل المسلم كان يسير لمدة طويلة من الزمن ومعه آلاف الأحاديث ظانا أنها تنسب للرسول الكريم، ثم تبين لنا أنها ليست كذلك؛ فتخييل معنى أنك تسير في الشارع وعلى ظهرك مئات الكتب التي لا ينفعك منها إلا كتاب أو كتابان وأنت تظن خطأ أنها كلها مفيدة. وقد كان لهذا الكم المهول من الأحاديث المكذوبة دورها في تشويش العقل المسلم.

وعلى هذا النهج كان الخلاف الشهير بين أبي حامد الغزالي الموصوف بـ«حجة الإسلام» وهو بالفعل عالم كبير، وبين واحد من رواد الفلسفة الغربية المسلم ابن رشد، الذى وجدت اسمه في العديد من الكتابات الغربية الكلاسيكية باعتباره من دعاة العقل والتنوير، وسببا من أسباب ازدهار الحضارة الغربية لمنهج في الاستدلال القائم على احترام العقل دون التصادم مع النقل. وقد كان وجود ابن رشد، حتى وإن كان تأثيره ضعيفا، مهما لتحريك المياه الراكدة.

ولكن لما مات جسدا، وأمنتاه فكرا، فقد ضاع التوازن بين العقل والنقل. وغلب منطق أبي حامد الغزالي الذى ضمن في كتبه آلاف الأحاديث التي عرفنا لاحقا أنها ضعيفة أو لا أصل لها. وساد عند كثيرين أن العقل «هوى» وأن النص مهما ضعف سنده، أفضل مما ينتجه العقل البشري.

وأصبح ابن رشد ومدرسته بمثابة الشياطين والمارقين من الدين، وهو الموقف الذى ساد لدى شرائح المجتمع غير المثقفة حتى يومنا هذا. فيهتم العامة بحوادث وحكايات الدعاة عن الماضى التي لا نعرف مدى صحتها أكثر من اهتمامهم بأى حديث دينى أو فلسفى أو علمى جاد عن قضية من قضايا مجتمعتنا المعاصر، فأصبحنا أمام ظاهرة المسلم الفخور بإسلامه الجاهل به وبواقعه.

وللحديث بقية إن شاء الله.

8 مايو 2009

تناول مقال الأسبوع الماضى محطات ثلاث كانت سببا مباشرا فى انحطاط المسلمين حضاريا وهى -على سبيل التذكرة-: تراجع الخلافة وسيادة الملك العضوض (تراجع عمر وسيادة معاوية).

وثانيا تراجع العالم الناقد لصالح عالم التقية (تراجع ابن حنبل وتقديم ابن معين)، وثالثا تراجع العقل وازدهار النقل (تراجع ابن رشد وازدهار الغزالي). ويقف هذا المقال أمام محطتين أخيرين ساهمتا بوضوح فى تراجع مكانة المسلمين لصالح غيرهم.

رابعا تراجع شرعية العدل، لصالح شرعية العسكر فى الفترة نفسها التى ثار فيها الجدل بين الغزالي وابن رشد (القرن ال12)، كان العالم الإسلامى يواجه خطر الحروب الصليبية وفى أعقابها غزوات التتار. وكلاهما خطر تطلب عسكرة المجتمع بمعنى أن يعيش المسلمون لفترة طويلة من الزمن - ستمتد إلى يومنا هذا، مع استثناءات قليلة - فى حالة استعداد معركة عسكرية قادمة.

ومن هنا كان حكم الأيوبيين ثم المماليك ومن بعدهم العثمانيون للقيام بوظيفتين أساسيتين: منع الفتن الداخلية من جهة وحماية دار الإسلام من الخطر الخارجى من جهة ثانية. فلم يعد العلم الدينوى والاجتهاد الشرعى إلا تابعين للوظيفة الأساسية وهى وظيفة درء الخطر الخارجى أساسا.

وفى هذه الأحوال يبحث الإنسان عن شرعية العسكرى القوى حتى وإن كان مخبطا جاهلا ظالما فاسدا وليس عن شرعية المدنى الضعيف حتى وإن كان مصيبا عالما عادلا نزيها.

وحديثا قيل: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». فكان المنطق الأسلم هو القبول بما سُمى فى الفقه بـ«أمراء الاستيلاء» أو سمو لاحقا بـ«أمراء التغلب» وانتهى الحال ببعض الفقهاء مثل الماوردى والجوينى (القرن ال12) أن أعطوا لهؤلاء شرعية مستقلة عن شرعية الخليفة لأن سلاطين التغلب ينهضون بما نهض به الخلفاء قبلهم من حفظ الوحدة والدفاع عن دار الإسلام.

وهكذا بدلا من كون شروط الخليفة أو ولى الأمر تجعل منه حاكما عالما مجتهدا عادلا حرا عاقلا قادرا على القيام بالتكاليف الشرعية والاستنباطات الفقهية، حاملا للرأى المفضى إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح والكفاية الجسدية والقدرة على حماية البيضة وجهاد العدو - بدلا من كل هذه الشروط، تحول الأمر إلى «أصلح الله من أصبح» أى أصلح الله الحاكم الذى أصبح يحكمنا سواء وجدت فيه هذه الصفات أم لم توجد.

وهو تطور خطير فبدلا من أن يزيد المسلمون من شروطهم فى من يلى أمورهم، أصبحوا يقبلون من يحكمهم بنفس منطق قبوهم لنزول المطر أو غيابها، أو حدوث الزلازل أو امتناعها. أقصى ما يستطيعون هو الدعاء: «اللهم ولى أمورنا خيارنا». وهى نظرة نواكلية ما أتى بها الإسلام ولكن ابتكرها الفقهاء المسلمون فى عصور التخلف التى امتدت طويلا.

خامسا: تراجع الابتكارات والكشوف العلمية والتحول إلى مجتمع الدعة والسكون

لم يكن لسيطرة المماليك على مصر والشام (لمدة 300 سنة تقريبا) أثر سلبي فى تراجع شرعية العدل والعلم لصالح شرعية التغلب والعسكر فقط، وإنما كان لها تأثير سلبي امتد طويلا بشأن تراجع الابتكارات والكشوف العلمية وتطبيقاتها على اعتبار أنهم أهل حرب وقتال، ولم يكونوا أهل علم وتفلسف.

وهو ما جعلهم ينصرفون فى آخر عهدهم إلى ما أسماه ابن خلدون (القرن ال15) فى تقسيمه الشهير لأطوار الدول ومراحلها بطور الدعة والسكون والذى تميل فيه الدولة إلى الاستكانة والرضا الزائف بما أنجزت والاعتداد بما كان من سابق حضارتها حتى ولو على حساب حاضر تحضرها ومستقبله.

وقد أصاب هذا المرض المسلمين فى الأندلس كذلك فى مراحل متفرقة لكن كان الخطر الغربى ضعيفا لأن ممالك الغرب كانت أضعف قدرة وأكثر فرقة. فانشغلت دولة المماليك فى المشرق العربى كثيرا بجباية الضرائب على الفلاحين والعمال والتجار فى الداخل فضلا عن الجمارك

الباهظة المفروضة على تجارة أوروبا إلى الهند في الخارج.

وكان جل هذه الأموال يستخدم للإفناق على بذخ الحكام وليس لمصلحة العباد على نمط الآية الكريمة التي تقول: «وبقر معطلة وقصر مشيد»

وهو ما لم يكن بعيدا عما آل إليه حال أمراء دويلات الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر، حيث كانوا أقرب إلى آية نزلت في وصف اليهود «بأسهم بينهم شديد» يتصارعون فيما بينهم بالاستعانة بأعدائهم على نمط لا يبعدنا كثيرا عن يتحالفون مع دول الغرب الآن ضد بني جلدتهم.

وقد تجلّى أثر سيادة نمط الدعة والسكون في عام 1492 وهو العام الذي سقطت فيه غرناطة من المسلمين وهو نفس العام الذي اكتشف فيه الأسبان الأمريكتين. في العام نفسه تتراجع حضارة وتتقدم حضارة حيث إن المسلمين فقدوا آخر ما امتلكوا لقرون سبعة في الأندلس وضاعت منهم فرصة اكتشاف نصف الكرة الأرضية الذي أصبح مسيحيا (كاثوليكيا في أمريكا اللاتينية، بروتستانتيا في أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلاندا).

وسأستطرد قليلا في مناقشة كيف أفادت حضارة المسلمين في تحضر أوروبا ولم ينجح أمراء المسلمين من الاستفادة من علماء المسلمين في تلك الفترة. فقد كان الحلم الأكبر للأوروبيين أن يتجنبوا الضرائب الباهظة التي كانوا يدفعونها للمماليك نتيجة مرور تجارتهم عبر بلدان العرب آنذاك.

فكان الأمل هو الوصول إلى الهند وجنوب آسيا دون الحاجة لأن يمروا عبر المنطقة العربية فكان الحل البرتغالي هو بالالتفاف حول أفريقيا فيما عرف تاريخيا بطريق رأس الرجاء الصالح، لكن الحل الذي اقترحه الإسبان هو الالتفاف حول الأرض نفسها تطبيقا لنظرية طالما قال بها علماء مسلمون من قبل وهي أن الأرض كروية يمكن الوصول إلى أي جزء منها بالدوران حولها إما شرقا أو غربا، جنوبا أو شمالا. وهكذا شكل الأمراء المماليك عقبة للغرب احتاجوا أن يتغلبوا عليها، وقدم العلماء المسلمون للغرب مفتاح الحل في واحدة من أعقد مفارقات التاريخ.

وكان أمراء المسلمين قدموا للغرب التحدي وقدم علماء المسلمين لهم مفتاح الاستجابة لهذا التحدي، لكن الأمراء المسلمين كانوا مشغولين بمصالحهم الشخصية وخلافاتهم عن السعي للاكتشاف والابتكار والإفادة من جهود هؤلاء العلماء.

وهكذا بنى الإسبان سفنا أكبر لاختبار المقولة التي طالما قال بها علماء مسلمون مثل أبو عبيد الله البكري أول الجغرافيين المسلمين في الأندلس والشريف الإدريسي وكذلك المقدسي والبيروني الذين أكدوا على كروية الأرض، قياسا على الشمس والقمر ومن ثم حتمية اتصالها من جهاتها الأربع بالدوران في أي اتجاه.

وهكذا نجح كولومبس في الوصول إلى العالم الجديد ظانا أنه وصل إلى الهند من جهتها الأخرى وبمأ عقله نظرية عربية المنشأ، بخرائط عربية الأصل (وضع معظمها الإدريسي)، مهتديا ببوصلة أتقن استخدامها المسلمون حتى وإن كان أول من اكتشفها الصينيون، ومعه عدد من البحارة العرب من بقايا أهل الأندلس يعينونه على اكتشاف العالم الجديد.

لقد سار الرجل ورفاقه في الأرض ينظرون كيف بدأ الخلق فكان حقا على الله أن يكافئ المخلص في سعيه من أي دين كان، في الوقت الذي كان فيه حكام الممالك يهتمون بالتوافه من الأمور في حالة من الدعة والسكون يعتمدون على ريع التجارة القادمة من الشرق إلى الغرب، فينتهي بهم الحال أن تتداعى دولتهم أمام أعينهم.

ولو كان هؤلاء بيننا لأقاموا المهرجانات الرياضية والحفلات الفنية وكأنها شغلهم الشاغل وتركوا خيرة علمائنا يرحلون عنا إلى بلاد الغرب يفيدون منهم ويتفعلون معهم ونحن سعداء أن «الأهلى في كل حنة عمال يجيب إحوال» أقاله الله من عثرته.

وهكذا بدأنا منذ القرن السادس عشر ندخل عالما جديدا يكون فيه العلم موردا هاما من موارد الدولة وعنصرا أصيلا من عناصر قوتها.

فدولة الجهل والجهال تضيع طاقتها وتبدد إمكاناتها، ودولة العلم والعلماء تستفيد من المبتكرات وتراكم عليها فيتقدم أهل العلم المجتمع

والدولة ويتوارى السماسرة والأدعياء الذين يجدون في الهزل ويهزلون في الجد. بالعلم ارتفع أقوام وبالجهل انحط أقوام. وكنا للأسف ممن انحطوا جهلا ودعة وسكونا، ولم نزل فاعلين.

إذا نظرنا لهذه العوامل مجتمعة، فضلا عن محطات ثلاث الأخرى سنتناولها في المقال القادم، يتبين أن بذور التخلف في مجتمعاتنا لها نصيب عميق الجذور، ولكن الحل لن يتطلب مئات السنين، فهضة المجتمعات المعاصرة كانت سريعة بفعل عوامل العصر الذي نعيشه، على نحو ما سنرى، المهم أن نفهم أصل الداء وبدائل العلاج، والله الموفق.

في مقالين سابقين، كان هناك استعراض لمخطات تاريخية خمس كانت بمثابة نزيفا في الجسد الحضاري للمسلمين بدءا بتراجع الخلافة وسيادة الملك العضوض (تراجع عمر وسيادة معاوية)، وثانيا تراجع العالم الناقد لصالح عالم التقية (تراجع ابن حنبل وتقديم ابن معين)، وثالثا تراجع العقل وازدهار النقل (تراجع ابن رشد وازدهار الغزالي)، ورابعا تراجع شرعية العدل، لصالح شرعية العسكر من الأيوبيين والمماليك، وما ارتبط بذلك، خامسا، من تراجع الابتكارات والكشوف العلمية والتحول إلى مجتمع الدعة والسكون. وكان أمام المسلمين فرصة تاريخية لعلاج الآثار السلبية لهذه الأمراض مع دولة خلافة جديدة يمكن أن تجدد شباب هذه الحضارة لكنها للأسف أقدمت على اختيارات ضاعفت من المشاكل ونكأت جروحها جديدة.

سادسا: العزلة العثمانية والقابلية للاستعمار

ما لبثت أن نهضت الدولة العثمانية، التي جاءت في أعقاب دولة المماليك، واستفادت من الأراضي التي ضمنتها إليها ولكنها لم تفدها كثيرا لأسباب ثلاثة: أولا لقد خلقت الدولة العثمانية حالة من المركزية المقصودة أدت إلى هشاشة الهوامش (أى الولايات) وقوة المركز (أى العاصمة)، مثلما كان عليه الحال في مصر التي فقدت العديد من كبار صناعاتها ومهرة مبدعيها وعلمائها، الذين أجبروا على السفر إلى الأستانة لتعمير المركز على حساب تراجع الهامش. وهو خطأ لم نزل نرتكبه في حياتنا المعاصرة بأن نجعل مدينة واحدة مهما توسعت مركز الحياة وما دونها يفقد حيويته تباعا، فتضيق البلاد بأهلها. ومن ناحية ثانية تبني السلاطين والولاة العثمانيون سياسة العزلة عن العالم الخارجي خوفا من أن تقع بلاد المسلمين نهباً للاستعمار والمستعمرين وكأنها بمحذا تظن أن ضعف بلاد المسلمين يعنى عدم جاذبيتها للمستعمر، فتوقف المسلمون فعلا عن التفاعل مع الحضارات الغربية وأصبح الوالى يتولى الحكم لمدة ثلاث سنوات لا يهتم خلالها إلا بجباية الضرائب وتصيد أهل الفن والمهارة وإرسالهم للأستانة، ولو صدقنا ابن إياس، المؤرخ الذى لم يسلم من انتقاد، فقدت اختفت في مصر 50 صنعة بسبب النقل القسرى لعلمائها وحرفييها إلى الأستانة.

وحين غزا الفرنسيون مصر في آخر القرن الثامن عشر واجه المصريون ومعهم بقايا المماليك عدوا بدا وكأنه قادم من الفضاء يستخدم أسلحة شديدة التعقيد بمعايير تلك الفترة فضلا عن أدوات علمية متقدمة مثل مطبعتين إحداها بالعربية. وقد كانت الحملة صدمة حضارية للشرق كله، وفضيحة مدوية لأساليب الدولة العثمانية في إدارة شئون ولاياتها. فقد كانت الحملة تضم نحو 175 عالما في الرياضيات وعلم الحيوان والكيمياء والفلك والجغرافيا وهندسة المناجم والهندسة المعمارية والرسم والنحت وموسيقيين وفنبي طباعة ومتخصصين في المتفجرات وأطباء وأدباء لم يكن للأسف لهم نظير في أى من هذه المجالات في بلد كان أهله يذهلون العالم بمعابدهم وتمثيلهم الشاهدة على علمهم وإتقانهم. كما أتت الحملة بمئات الكتب في التاريخ الطبيعي والفيزياء ومعمل للكيمياء، حتى إن مؤرخ ذلك الزمن، الجبرتى، يشير إلى أن المصريين كانوا يعتقدون أن الفرنسيين يعملون سحرا أو يسخرّون الجن بسبب ما كانوا يقومون به من تجارب كيميائية ينتج عنها صوت مرتفع أو دخان كثيف. ولم تجد محاولة محمد على لإيقاظ مصر ومحيطها المباشر كثيرا فقد تحالفت الدول الغربية، بإذن من الدولة العثمانية نفسها، في القضاء على تجربته الوليدة.

وبدأ الغرب يتداعى إلى بلدان العرب والمسلمين كما تتداعى الأكلة إلى مجتمعات أصبحت قابلة للاستعمار من أى دولة من دول الغرب أيا ما كان مستواها الثقافى والعلمى كما قال مالك بن نبي.

والدرس المستفاد هنا أن توقف أى مجتمع عن التفاعل مع المجتمعات المحيطة به يعنى التكلس ومن ثم التراجع والتخلف. وهو مرض أصاب الدولة العثمانية في مقتل لكن فلاسفة وعلماء الغرب كانوا أكثر وعيا واستعدادا للانفتاح والتعلم من الآخرين. فكان المستعمرون سباقين للاستفادة من منجزات ألد أعدائهم، ولم يزالوا فاعلين. فلو اكتشف الدكتور الظواهرى، بصفته طبيبا، علاجاً لمرض الإيدز مثلا لكانت الشركات الأمريكية أول من ستستفيد منه. ولكننا للأسف تعلمنا هذا الدرس متأخرا.

وثالث أخطر ما فعلته الدولة العثمانية، بالذات في آخر عهدها، أنها تخلت عن أعظم ما كان يميزها في بداية عهدها وهو أنها لم تكن دولة

رخوة تضع القوانين ولا تنفذها بسبب الفساد والمحسوبية، مثلما تعيش الكثير من مجتمعات العرب الآن. فعلى العكس من سليمان القانوني الذي وضع القواعد الإدارية للدولة العثمانية والتزم بها طوال حكمه لمدة 48 عاما، فإن سلاطين آل عثمان اللاحقين عليه فقدوا حتى هذه المزية في الوقت الذي انتشر في الغرب حكم القانون والدستور بما يضمن تعدد مراكز صنع القرار وتمثيل فئات المجتمع بما أفضى إلى الديمقراطية الليبرالية كما يعرفونها اليوم.

وأضاع السلطان عبد الحميد في نهاية القرن التاسع عشر فرصة عظيمة كي تدخل الدولة العثمانية عصر الديمقراطية الحقة حينما تراجع عن الدستور الذي أمر بوضعه وكان حقيقة نقطة بداية مبشرة حيث أخذ الدستور العثماني بفكرة الفصل بين السلطات وأوجد إلى جانب المحاكم الشرعية المحاكم المدنية التي تختص بالقوانين الوضعية، وكفل الدستور صيانة القضاء من أي نوع من أنواع التدخل في شئونه، وأوجد سلطة تشريعية ليست ذات اختصاصات كاملة لكنها على الأقل كانت موجودة.

وقد أجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في المجلس التشريعي الأدنى بـ71 مقعدا، والمسيحيين بـ44 مقعدا، و4 مقاعد لليهود. وبدأ البرلمان عمله وناقش قانون الصحافة، وقانون الانتخابات، وقانون عدم مركزية الحكم، وإقرار الموازنة العامة للحكومة، وكاد الشرق أن يصحو من غفلته، لكن السلطان عبد الحميد لم يطق الديمقراطية لأنها لم تكن خاصة لصيقة به وإنما كانت ديكورا شكليا كما هي في كثير من مجتمعاتنا الآن. ولم تطل الحياة النيابية كثيرا، حيث لم ترد على 11 شهرا من تاريخ انعقاده، أصدر بعدها السلطان عبد الحميد قرارا بتعطيل مجلسي البرلمان. واستمر البرلمان معطلا حتى انتهى دوره لأن الدولة العثمانية نفسها كانت قد انتهت في ظل قيادات قصيرة النظر ضيقة الأفق، مهما حسنت نواياها.

وهكذا وأد السلطان عبد الحميد ما كان يمكن أن يكون أعظم إنجازات الدولة العثمانية في آخر 50 سنة من حياتها. وهكذا سلّمت الدولة العثمانية المجتمعات التي كانت تحت سيطرتها للاستعمار الغربي الذي أسهم بدوره في تشويه الهوية الحضارية للمسلمين، ولكن ما كان أخطر هو نوعية القيادات التي تولت الحكم في مرحلة ما بعد الاستقلال.

سابعاً: أخطاء مرحلة ما بعد الاستقلال

هذه المحطة السابعة هي مسئولية الجيل السابق على الأحياء منا مباشرة، لأنهم استبدلوا الاستعمار الأجنبي باستبداد محلي قائم على تحالف السلطة والثروة والإكراه عادة ما يأخذ شكل حزب حاكم (السلطة) يرفع شعارات اشتراكية أو شبه اشتراكية (الثروة) بالتراضي مع الجيش والبوليس (الإكراه). وباسم الشعب: تم تأميم الدين. فبدلاً من العلمانية الليبرالية التي تعنى الفصل المؤسسي بين السياسة والدين، أصبح علماء الدين موظفين لا ينطقون إلا بما يوافق توجهات التحالف الحاكم، وباسم الشعب، قضى على الأحزاب أو حاصرها، وباسم الشعب، قتل المجتمع المدني بالسيطرة الأمنية على مؤسساته، وباسم الشعب، أمم الصحافة أو أفسد القائمين عليها بتوجيههم حيث يخدم مصالح التحالف الحاكم، وباسم الشعب دخل المعارك، فخسر معظمها وتكبد المجتمع أسوأها (خسرت مصر 20 ألف جندي في حرب سنة 1967 في حين خسرت إسرائيل 150 جندي)، وباسم الشعب تم تكريس الحدود التي تركها الاستعمار، وحافظت عليها النخب التي تدعى الوحدة والتكامل والقومية؛ فحدثت مفارقة علمنة بلا علم، وتمدن بلا مدنية، وتعليم بلا ابتكار، وتقدم مظهرى وتخلف هيكلى، وسيطرة الأشخاص وتراجع المؤسسات.

وعليه فقد شهدت الحضارة الإسلامية تراجعاً شديداً في مسارات التحضر الستة الكبرى: مسار سياسة الحكم والمال وإدارة الدولة، ومسار الثروة والإنتاج والتراكم الرأسمالي، ومسار العلم والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار، ومسار النظر والفكر والتطور الثقافي، ومسار الحرب والسلاح وإدارة الصراعات، ومسار القيم والأخلاق والمبادئ. ولكن هل ستظل مجتمعاتنا على تخلفها هذا؟ أم هناك مخرج من هذا المأزق؟

تراجع المسلمين في مسار النظر والفكر والتطور الثقافي

22 مايو 2009

انتهى مقال الأسبوع الماضي باستنتاج عام ارتبط بتراجع المسلمين في أعمدة التحضر ومسارات التطور الكبرى للحضارات والأمم. فوفقا لبعض الموسوعات التاريخية فقد شهد آخر ألف عام صعود وانحيار 140 حضارة ودولة كبرى لأنها لم تستطع أن تطور استجابات فعالة للتحديات التي واجهتها في مقابل حضارات وأمم أخرى كانت أنجح منها؛ فانزوى الضعيف وافترسه القوى لأن الأقوى يملئ شروطه على الأضعف بحكم طبيعة الأشياء. وللتذكرة فمسارات التطور الكبرى لأى حضارة هي: مسار النظر والفكر والتطور الثقافي، ومسار سياسة الحكم والمال وإدارة الدولة، ومسار الثروة والإنتاج والتراكم الرأسمالى، ومسار العلم والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار، ومسار الحرب والسلاح وإدارة الصراعات، ومسار القيم والأخلاق والمبادئ. وقد يكون من المفيد أن نلقى الضوء على كل واحد من هذه المسارات.

وللمتابع الجيد لمقالات الأسابيع الثلاثة السابقة فقد كانت الصورة أحادية بالتركيز فقط على تراجع المسلمين دون أن تعطى ما يكفى من الاهتمام لما كانت عليه الحضارة العلمية الأخرى التي كانت تنافسنا منذ البداية وهى الحضارة الغربية. والتركيز على الحضارة الغربية، دون غيرها من حضارات الشرق مثلا، لأن هذه الأخيرة مثلت حضارات متفوقة غير طموحة لتصدير فكرها وبسط هيمنتها على «الأخر». وحتى يكون الحديث مركزا سنأخذ من مسار التنظير والتفكير والتطور الثقافى فكرتين اثنتين كانتا، مع غيرهما، من أسباب تقدم وتفوق المسلمين على الغرب لمدة سبعة قرون ثم أدى عدم تطورها أو تطويرها لأن تكونا سببين في تراجعهم وتقدم غيرهم عليهم. وهاتان الفكرتان هما: التسامح الدينى للمسلمين في مقابل العلمانية الغربية، وقواعد العدالة غير المدونة عند المسلمين في مواجهة العدالة القانونية المنضبطة عند الغرب.

أولا، بشأن التسامح الدينى، فقد كان غير المسلم في المجتمع المسلم يحيا حياة يجمع فيها بين عدد من الحقوق التي ما كان لأى مخالف في الدين أن يتمتع بها في ذلك الوقت. فقبل الإسلام، ما عرفت البشرية قط، فكرة أن يحيا امرؤ جهارا على دين يخالف دين من يحكمه. فالدين كان جزءا من الولاء للنظام السياسى. أما الإسلام فقد جاء للبشرية بحرية الدين (ومن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وكذا في أكثر من مائة آية من آى القرآن العظيم. وهو ما وعاه وطبقه الكثير من الخلفاء المسلمين مثل وصية على بن أبى طالب لواليه على مصر مالك الأشرى بقوله: «ولا تكونن سبعا ضاريا، فهم إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق». وهكذا ضمن هذا التسامح أن تتسع دائرة «نحن» التي تشمل المسلمين وغير المسلمين في إطار الحضارة الإسلامية في مواجهة دائرة «هم» من أتباع الحضارات الأخرى. ومع ذلك ظل غير المسلمين، في كثير من العهود الإسلامية، يعلمون أنهم ليسوا على قدم المساواة القانونية والسياسية مع نظرائهم من المسلمين فهم في النهاية أهل الذمة وليسوا مواطنين كاملى المواطنة بالذات فيما يتعلق بحقوقهم السياسية حتى وإن عاشوا أحيانا عصورا ذهبية يذكرونها بكل الخير.

وقد تفوق الأوروبيون والأمريكيون على المسلمين في سؤال التسامح تدريجيا بدءا من منتصف القرن السابع عشر بسبب الحروب الكثيرة التي عانوها باسم الدين. فإذا كانت هناك مساواة عامة عند المسلمين إلا فيما يتعلق بالحقوق السياسية مثلا، فقد وصل الغربيون إلى ما هو أكثر تسامحا من ذلك بأن تنبوا الليبرالية التي لا تحتم بأن تسأل الإنسان عن دينه من الأصل إمعانا في المساواة القانونية والتسامح السياسى. ورغم أن الغرب يحتاج إلى سنوات كى يتراجع عما أحدثه شرح 11 سبتمبر في المجتمعات الغربية، إلا أن جذور التسامح الدينى في المجتمعات الغربية لم تزل راسخة. ومن هنا فإن عددا من الفقهاء والمفكرين المسلمين المعاصرين يحاولون أن يمدوا خط التطور الفكرى على استقامته رافعين شعار: «مواطنى لا ذميين» لكن تحدى التسامح الدينى في مجتمعاتنا لم يزل أعمق كثيرا مما نطمئن إليه.

وقد تفوق الأمريكيون على الأوروبيين مرة أخرى فيما يتعلق بمساحة التسامح الدينى والسياسى فطبقوا صيغة علمانية أكثر ليبرالية من

الصيغة العلمانية الأوروبية. فقد نص التعديل الأول للدستور الأمريكي فضلا عن عشرات الأحكام القضائية سواء من المحكمة الدستورية أو غيرها من المحاكم الفيدرالية على مبدأين هامين أصبحا بمرور الوقت الأساس الذى تقوم عليه الليبرالية: فأولا لا تتدخل الدولة لتدعم دينا على حساب دين آخر، وثانيا لا تمنع الدولة أيا من مواطنيها ممارسة شعائر دينهم فرادى أو جماعات. وهكذا اتسعت دائرة الـ«نحن» لتشمل مبدعين مسيحيين، ويهودا، ومسلمين، ولا دينين، على قدم المساواة فى مجتمع واحد. وهذه ليست دعوة لتبني النمط الأمريكى ولكنها ملاحظة تستحق التأمل بأن المجتمعات لا تكون أكثر تقدما وهى أقل تسامحا.

وثانيا، تأتى فكرة العدالة بمعنيها القانونى والاجتماعى. فقد تفوق الإسلام على جميع الأديان والنظم السابقة عليه بأن جعل شريعته الشريفة فوق الجميع حاكمين ومحكومين كما أعطى لسلطة القضاء الكثير من المكانة والهيبة اللتين جعلتا منها أداة هامة لإقرار الحقوق والواجبات فى المجتمع. وهو ما جعل القاضى سيف الشرع المصلت على الجميع، بيد أن مدى قدرة القاضى على أن يقوم بوظيفته تلك كانت محفوفة بعدة مخاطر. فأولا وجود مذاهب فقهية متعددة جعل الجريمة الواحدة يمكن أن يكون لها عدة عقوبات وفقا للمذهب الفقهى، وثانيا غياب القانون المكتوب جعل بعض الخلفاء والولاة الذين فى قلوبهم مرض يطمعون فى أن يلويوا أعناق الأقوال والاجتهادات الفقهية كى تخدم مصالحهم، فيضيق النص ويتسع مع موازين القوى فى المجتمع. وهناك ثالثا فكرة القاضى الفرد الذى يقضى بلا مشورة أو استئناس أو نقض. فهو قاض واحد يسمع من المدعى والمدعى عليه، فيقضى بينهما ولا مجال للنقض أو الاستئناف. وكان هذا النظام، رغما عما يبدو فيه من عيوب، أفضل كثيرا من محاكم القرون الوسطى فى أوروبا حيث نظير كل هذه العيوب ومعها ما هو أكثر من ذلك من سيطرة بابوات الكنيسة وأمرء الإقطاع على المحاكم.

ولكن عصر النهضة فى أوروبا شهد تطورا ضخما فى مفهوم القضاء بأن انفصل ابتداء عن القضاء الكهنوتى وأصبح مكتوبا فى نصوص يقوم بتشريعها ممثلو الشعب بل وأصبحت المحكمة، فى القضايا الهامة، تتكون من ثلاثة قضاة على الأقل حتى يتشاوروا ويذكر بعضهم بعضا. بل أصبح حتما لكل متقاض أن يكون له محام لأن بعض الناس ألحن من بعض، كما يقول رسولنا الكريم (ص)، فضلا عن أن التفاوت الطبقي يمكن بعضهم من أن يوكل محاميا والبعض الآخر يظنون على جهلهم بالقانون. وهو ما جعل رفاة الطهاوى يقول «إن النظام القضائى الفرنسى أكثر عدلا، وبالتالي أكثر التزاما بروح الإسلام، من نظام المحاكم الشرعية، حيث القاضى المنفرد والمذاهب الفقهية المتعددة، الذى كان سائدا فى المجتمعات الإسلامية». بل إن الآباء المؤسسين للولايات المتحدة ذهبوا إلى ما هو أكثر من ذلك، فقد جعلوا لكل ولاية قانونها المكتوب والذى يتناسب، من وجهة نظرهم، مع ظروف كل مجتمع ومدى تطوره الفكرى والاجتماعى والسياسى.

والأمر لم يكن بعيدا عن العدالة الاجتماعية أيضا، فالإسلام أعطى للفقراء حقوقهم بغض النظر عن دياناتهم ماداموا يعيشون متكافلين. وقد أخذ الغرب فترات طويلة من الصراع الطبقي والكساد الرأسمالى حتى يدرك أهمية أن تتخلى الدولة عن سلبيتها تجاه معاناة الفئات الأفقر والأضعف. وهو جوهر ما نسميه دولة الرفاهة التى تبنتها العديد من الدول الغربية وعلى رأسها الدول الإسكندنافية وكندا وفرنسا وبقية دول الغرب على تفاوت واضح فى مدى التزامها بمبادئ التكافل الاجتماعى.

إذن من يصل إلى فكرة أعمق وأفضل، يفوز بعوائدها أسرع وأكثر ممن يتلصق فى الاستفادة منها فما بالنا بمن يرفض أفكار العالم الحديث بالكلية. وهو ما كنا أقرب إليه فى مسارات التحضر الكبرى.

تراجع المسلمين في مسار السياسة والحكم وإدارة المال

29 مايو 2009

هذا واحد من مسارات الحضارة الست التي لا يمكن تجاهلها بأى حال. فلو اشتهر أرسطو في تاريخ الفكر السياسي بشيء فهو مقولته الشهيرة: إن علم السياسة هو علم السيادة وهو علم السعادة.

ويقصد بذلك أن أمور الحكم وإدارة شؤون الدولة هو العلم السيد على جميع العلوم الأخرى وهو المفضى إلى سعادة البشر الجماعية إن كانت شؤون الحكم في أيدٍ رشيدة.

فلو تخيلنا مجتمعا فيه مئات العباقرة والمبدعين لكن يحكمه هتلر أو موسيليني، إذن ما الفائدة؟

إن علم السياسة هو علم التوفيق «وليس المفاضلة أو الاختيار بالضرورة» بين الضرورات المتعارضة، فالاستقرار ضرورة، ولكن الديمقراطية ضرورة أيضا والمهارة كل المهارة أن توفق بينهما دون التضحية بأى منهما.

وقد تراضى الفلاسفة ودارسو العلوم السياسية على عدة حقائق من بينها أن هناك مجتمعات كانت أكثر حفا من مجتمعات أخرى في إدراك أهمية الديمقراطية كاختراع «أى ابتكار من عدم» أو اكتشاف «أى كفكرة إنسانية موجودة تاريخيا لكنها احتاجت للاجتهاد البشرى كى يتم التنظير لها وبناء المؤسسات اللازمة لترجمتها إلى واقع معاش».

وسواء كانت اختراعا أو اكتشافا فإن الحضارة الإسلامية احتاجت فترة طويلة للغاية كى تتفاعل مع هذا الاختراع/الابتكار في حين أنها كانت أكثر استجابة للتفاعل مع اختراعات واكتشافات أخرى.

فلو تتبعنا تاريخ الإنجازات والاختراعات الإنسانية سواء بالملاحظة المباشرة أو باستقراء ما كتبه دوائر المعارف فسنجد أن البشرية عرفت ما لا يقل عن 16 مليون اختراع واكتشاف بشرى على مدى خمسة آلاف سنة هي عمر الحضارة منذ أن عرف الإنسان الكتابة وفقا لموسوعة المعارف البريطانية.

لكننا لو ربطنا بين الاختراعات وقيمتها المضافة، أى قدرتها على أن تؤثر في عدد كبير من البشر فإننا يمكن أن نحصر أعظمها وأبلغها تأثيرا في سبعة اختراعات كبرى.

فهناك أولا الكهرباء بما سمحت به من إنجازين مهمين وهما: المزيد من سيطرة الإنسان على الطبيعة، وثانيا مضاعفة مساحة الزمن المتاح للبشر، فلولو الكهرباء لنامت المدن كما القرى في الماضى بعد حلول الظلام مباشرة.

وثانى هذه الاختراعات العظمى هو دورات المياه في البيوت التي جعلت الانتقال من البداوة والريف إلى المدينة ممكنا.

وثالث الاختراعات الكبرى هو الطباعة والتي نجحت في أن تضاعف سرعة انتقال المعرفة. فلولو الطباعة لما كنا اكتشفنا أو عرفنا الاختراعات الأخرى أو ربما كنا عرفناها في أزمنة لاحقة.

ورابع الاختراعات الكبرى هو الرياضيات بفروعها المختلفة. فالرياضيات هي أساس العلم الحديث بل هي الفارقة في نقل المعارف من سيطرة الفلسفة والجدل النظرى والمعيارى، أى الذى يؤكد على ما ينبغى أن يكون، والمماحكات اللفظية التي تنطوى على رؤى ذاتية وبين العلوم سواء الطبيعية أو الاجتماعية.

وخامس هذه الاختراعات الكبرى هو النقود التي سهلت التفاعلات الإنسانية على نحو ما نستشعر جميعا. فلولو النقود، كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة، لما أمكننا الحديث عن تجارة وتبادل خدمات ومنافع بين البشر.

وسادس الاختراعات الكبرى هو الجامعات وما يرتبط بها من مراكز البحث العلمى. فلولو الجامعات ومراكز البحث العلمى لما أمكن أن تتضاعف المعرفة الإنسانية مرة كل ثلاثين سنة، على نحو ما نعيشه الآن.

وهو ما يبدو منطقيًا مع حقيقة أن 90 بالمائة من العلماء الذين عرفتهم الإنسانية لا يزالون أحياء فكل الأسماء العظيمة من منتجى المعرفة في العالم أجمع منذ سقراط وأفلاطون وحتى مصطفى مشرفة وجمال حمدان وكل من تركوا هذه الدنيا من علماء لا يشكلون أكثر من 10

بالمائة لأن العلم والبحث والاختراع والابتكار كلها أصبحت مهنة مستقلة بذاتها لا يمارسها العالم أو المخترع في وقت فراغه. وسابع هذه الاختراعات الكبرى وأقدمها وأصعبها هو الديمقراطية. فلولاها لما استفدنا من كل ما سبق وغيرها من اختراعات وإنما ظلت جميعها في يد الحاكم الديكتاتور.

نعم كان من الوارد جدا أن توجد عشرات الصحف دون ديمقراطية، ولكن كلها تسبح بحمد الحاكم وتشكر فضله على ما أتاحه للبشر من نعمة الحياة. نعم كانت ستوجد جامعات ونقود واختراعات كهربائية، بدون الديمقراطية، لكن كان سيغيب أمن الناس على أموالهم وأنفسهم وأعراضهم وحقوقهم في الاختيار.

فالديمقراطية بحق اختراع عبقرى يقوم على قهر القهر، أى وضع قيود فخرية على الحاكم المستبد. إنها في أبسط تعريفاتها: ضمان تعدد مراكز صنع القرار في المجتمع، فلا يوجد من يأمر وعلى الباقي السمع والطاعة.

كما أنها تضمن أن الحكومة في حالة عمل دائم من أجل رفع المعاناة عن المواطنين. ومن مقولات أمارتيا سن، الاقتصادي الشهير، الخالدة «إن المجاعات، رغما عن أنها في الأصل ظواهر طبيعية.

تظهر في باكستان غير الديمقراطية ولا تظهر في الهند الديمقراطية؛» لأن الحكومة التي تعلم أنها ستتحول إلى «محكوم» عليها في يوم الانتخابات إما بالاستمرار، إذا فازت في الانتخابات، أو بالتحول إلى المعارضة، إذا خسرت، لا يمكن أن تنهون في التزامها تجاه فئة مهمة من فئات شعبها.

ضع كل الاختراعات والابتكارات السابقة في خلاط الحضارة، إن جاز التعبير، لتكتشف لماذا تخلفنا وتقدم غيرنا. لقد شهدت مجتمعاتنا ملامح التقدم المظهري والتخلف الهيكلى - كما يقول سمير أمين.

فلدينا إنفاق شديد على الدروس الخصوصية وهذا ليس إنفاقا على العلم ومن أجل العلم وإنما هي على الشهادات ومن أجل الشهادات كما يقول أحمد زويل، ولدينا اهتمام بتسجيل المواقف أكثر من اهتمامنا بإيجاد حلول عملية للمشكلات - كما يقول فؤاد زكريا. ولدينا تحديث مادي دون ديمقراطية، وعلمنة بلا احترام أصيل لقيمة العلم، وتعليم بلا تفكير نقدي أو بناء مهارات، وانتقال إلى المدينة بلا تمدن حقيقى، وتحول للرأسمالية بلا احترام لأخلاقياتها - كما يقول على مزروعى.

إن المجتمع الحديث هو مجتمع يعرف قيمة هذه الاختراعات الكبرى جميعها مجتمعة متفاعلة ويكون طلبه عليها غير مرن - كما يقول الاقتصاديون - مثل طلب مدمن السجائر على السجائر.

فمهما ارتفعت تكلفة الحصول على التعليم أو على الحقوق السياسية فإن العارف بقيمتها مستعد للإنفاق ببذخ من وقته لو دخل السجن ومن عمره لو مات مناضلا؛ فهي بالنسبة له أقرب إلى الماء والهواء من حيث الأهمية. ألم يفعلها نيلسون مانديلا؟

أما مجتمعات ما قبل الحداثة، أى المجتمعات المتخلفة بقول أدق، فإنها قد تمتلك أفضل المطابع ولكنها لا تمتلك حرية الفكر، وقد يطرح عليها حزبها الحاكم أفكارا تحت شعار الإصلاح السياسى ولكنها فى النهاية أقرب إلى التغيير التكيفى «مثل تهدئة السيارة عند النزول فى مطب) منها إلى التطوير البنوي (أى تغيير بنية العلاقة بين المجتمع والدولة وبين مؤسسات الدولة بعضها البعض».

وقد يكون فيها حرية رأى متاحة، لكنها تبقى بلا فاعلية، ويبقى المواطن مفعولا به ومفعولا لأجله لم تصبه من الحداثة واختراعاتها إلا المظاهر الخادعة سواء فى شكل تليفون محمول أو دش على أسطح المنازل.

لكن دهاء التاريخ والناتج غير المقصودة لمظاهر الحداثة هذه يمكن أن تنتج على المدى الطويل إدراكا لأهمية ومحورية «خلطة» الاختراعات التى أنتجتها وحاجتنا لأن نمتلك مثلها.

لن يتقدم أى مجتمع إلا إذا أدرك أن أهمية الديمقراطية الحقيقية والجامعة المتميزة والبحث العلمى الجاد لا تقل عن أهمية الكهرباء والمياه والمجارى.

إن طاوور الخبز مهم، وطاوور المواصلات مهم، وطاوور الخزينة مهم، لكن طاوور الانتخابات هو الطاوور الأهم لأنه يمكن أن يجعلك

تتجنب كل الطوابير الأخرى باختيار حكومة تضعك كمواطن في قمة أولوياتها.
إن نكوص المسلمين عن الابتكار وقبول ابتكارات الآخرين في عالم السياسة والحكم وإدارة المال أسهما بشدة في تراجع الحضارة الإسلامية إجمالاً.
بيد أن النهوض كان سريعاً للغاية في الكثير من المجتمعات المسلمة وغير المسلمة المعاصرة حينما تولى الحكم فيها قيادات عرفت أهمية هذه الخلطة وابتكرت «مؤسسات» الحكم الديمقراطي الأهم والتي سيناقشها مقال الأسبوع القادم بإذن الله.

كيف نعوض ما فاتنا في مسار الحكم وإدارة شئون الدولة؟

5 يونيو 2009

واحدة من وظائف العلم أن يحول ما هو استثنائي إلى قوانين، وما هو خارق للعادة إلى قواعد حاكمة. فلا شك أن أول طيار كان شخصا معجزا بمعايير عصره، أما الآن فقواعد الطيران مسألة يتم تعلمها في معاهد متخصصة على نحو جعل قيادة الطائرة مهنة كأي مهنة أخرى في قواعدها ومهاراتها. وهكذا الأمر في بناء المؤسسات التي تنهض بالدول وتعالج مشكلات المجتمع حيث توجد مقررات دراسية متخصصة في الهندسة المؤسسية وقواعد إدارة شئون الحكم بناء على التجارب الناجحة والفاشلة في قطاعات العمل العام المختلفة. فما أنجزه مهاتير محمد في ماليزيا أصبح جزءا من معرفة إنسانية يمكن تكرارها لمن يفهم ويستوعب خبرته في هذا المقام. هذه كانت المقدمة، أما متن الموضوع، فهو مناقشة ما انتهى إليه مقال الأسبوع الماضي من البحث في كيفية نهضة الدول وانتقالها من حالة التخلف إلى حالة التقدم في مسار الحكم وإدارة شئون الدولة. وحتى لا يبدو الأمر اختراعا لا أصل له، فمن حق القارئ أن يعرف مثلا أن كاتب هذه السطور يقوم بتدريس مادة على مستوى الدكتوراه لمناقشة «الاقتصاد السياسي للتنمية» وهي مادة ثرية بتجارب الدول المختلفة التي حققت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أسف فإنه باستثناء ماليزيا وتركيا فإن ما يمكن أن نتعلمه من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة قليل.

ولكن من المفارقات أن دولة مثل السودان لها من الإمكانيات الطبيعية ما يفوق ما لدى ماليزيا عشرات المرات، كما أن البنية العرقية والانقسامات الأولية لدى الدولتين متقاربتان بشدة. لكن شتان ما بين الدور الذي لعبته القيادة السياسية في كل من الدولتين. وهو ما جعلت كلاسيكيات العلوم السياسية تصنف القيادة كواحدة من أهم عناصر قوة أو ضعف الدولة. وقصارى القول، فإن الدول التي نخصت بتجمعها عدة خصائص تبدأ من قيادة ذات رؤية عصرية قادرة على استيعاب التحديات وبناء مؤسسات قادرة على مواجهتها. والحديث عن بناء المؤسسات هو بالضبط كالحديث عن تحويل ما هو استثنائي إلى قانون وما هو خارق للعدالة إلى قواعد حاكمة. فلو نجحت تجربة ما، فلا بد من مأسستها، أى تحويلها إلى قواعد مؤسسية قابلة للتكرار. بل إن الإدارة الناجحة للمؤسسات تلعب دورا مهما في تغيير الثقافة السائدة في المجتمع، فتصورات المواطنين عن مجتمعهم ودورهم فيه يزيد وينقص بقدر ثقة المواطنين في قدرة مؤسسات الدولة على أن تنهض بمسئولياتها وأن تضمن لهم صوتا مسموعا وحقوقا مشروعة. وحتى لا يكون الكلام نظريا أكثر من ذلك فإن مجتمعاتنا بحاجة لبناء واحترام القواعد الحاكمة للمؤسسات ست تتسم جميعها بالاستقلال والمهنية. وهذه المؤسسات الست هي:

1- قضاء مستقل عن السلطة التنفيذية سواء بتدخلها المباشر عن طريق التعيين أو بمحاولة الإغواء بالمنح والمنع؛ لأن القضاء المشكوك في نزاهته يعنى انخيار القانون وشيوع الفساد. وبدلا من تعديل كل هذه المواد من الدستور المصرى، كان من الأهم تعديل المادة 93 من الدستور الخاصة بحق مجلس الشعب في الفصل في صحة عضوية أعضائه بعد الاطلاع على تقارير محكمة النقض، بما يجعل من المجلس خصما وحكما في صحة العضوية على نحو يتيح للأغلبية الحق في التخلص من القوى النابضة في المعارضة، ومن ثم تدجين الكثير من العناصر التي لها حصانة برلمانية بحكم المنصب وفقا للدستور. فلو كان حكم القضاء وحده يكفى في التخلص من المزورين، لكان لدينا برلمان يعبر حقيقة عن إرادة الناخبين. ولا يكفى، والأمر كذلك، أن يعلن رئيس الدولة احترامه لاستقلال القضاء، لأنه كم من أمور يعلنها الرئيس وتضرب بها الحكومة عرض الحائط فيما يبدو وكأنه توزيع أدوار بين الرئيس الذى يقول ويعد وجهازه التنفيذى الذى يعرف أن ليس كل ما يعلنه الرئيس يعنى التنفيذ. وأفضل النماذج بين دول الجنوب في مهنية واستقلال القضاء تأتي من الإصلاحات القضائية التي شهدتها شيلي في آخر عشرين عاما.

2- بنك مركزى مستقل يعمل على الاستقرار النقدى والاقتصادى ويخضع في ذات الوقت لرقابة صارمة من البرلمان؛ لأنه المسيطر على

قرارات ترتبط بتدفق الأموال المتاحة للاستثمار والاستهلاك من خلال أداتي سعر الفائدة وسعر إعادة الخصم، فضلا عن أنه القابض على الاحتياطي النقدي وأموال الحكومة وإصدار البنكنوت، فضلا عن أن فساد القائمين عليه يجعله بابا دوارا لأموال الفساد بتحويلها للخارج. ويقدم البنك المركزي لكوريا الجنوبية واحدا من أفضل النماذج في هذا الصدد.

3- وجود وسائل إعلام وصحافة مستقلة ومهنية؛ لأنها الضامن لتدفق المعلومات الدقيقة والأفكار الجديدة في المجتمع. إن تاريخ المؤسسات الإعلامية والصحفية المملوكة للدولة في كل دول العالم المتخلفة يؤكد أنها الأقل قدرة على فضح الاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان والأكثر استعدادا للمبالغة في الإنجاز والاستبسال في الدفاع عن تحالف السلطة والثروة والإكراه المفضى إلى الفساد. وحين ندرس تجارب دول الجنوب الأخرى فإن جنوب أفريقيا تقدم المثال الأفضل في استقلال مهنية مؤسسات الإعلام.

4- إنشاء لجنة انتخابية مستقلة ومحصنة ونافذة تشرف على العملية الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها. ولكل صفة من الصفات الثلاث معنى يستحق التأمل، فهي مستقلة بحكم القانون عن أى حزب أو جهة أعلى منها، وهى محصنة من التدخلات السياسية لمن هم في موقع السلطة، وهى نافذة أى قادرة على اتخاذ قرارات تصل إلى حد إلغاء الانتخابات إن كان فيها شبهة تزوير أو بيع أو شراء. ويكون عادة القضاة المنتخبون هم الأفضل للقيام بهذه المهام. وهو تحدٍ يتطلب رغبة أكيدة في بناء دولة يكون فيها القانون فوق أشخاص الدولة بعيدا عن الشللية والمحسوبية ومحابة من بيدهم المال والسلطان. ولنا في الهند الكثير من العبر والدروس في هذا المقام.

5- جهاز خدمة إدارى مدنى يقوم بدوره في تنفيذ السياسة العامة للدولة على أساس من الكفاية والكفاءة. والمقصود بالكفاية أن يكون موظفو الدولة في وضع اقتصادى يسمح لهم باحترام القوانين والسهر على تنفيذها دون الحاجة للرشاوى والإكراميات مع تغليظ العقوبة لأقصى درجة ممكنة بحيث يعود للموظف العام مكانته ودوره الأصيل في خدمة المجتمع وتنفيذ السياسة العامة للدولة. أما الكفاءة فهى مسألة تدريب وتأهيل مع استعداد لتبنى نموذج ساعات العمل الممتدة ليلا وفي الإجازات بما يساعد على الاستفادة من الطاقة العاطلة من الموظفين. وهو ما لا يبدو أن الدولة المصرية في تاريخنا هذا قد أنجزته وما يضع عبئا ضخما على نخبة المستقبل لمواجهته. وهنا يبرز مثال تايوان تحديدا كأفضل الأمثلة لجهاز الخدمة المدنى الذى يتمتع بالكفاية والكفاءة.

6- الاستقلال المهني لأجهزة القمع المشروع «القوات المسلحة والشرطة» فلا ينبغي أن يكون في الدولة إلا جيش واحد وجهاز شرطة واحد ولا مجال لأى قوى مسلحة أخرى داخل حدود الدولة. ويحسب للرئيس مبارك أنه حقق درجة عالية من مهنية القوات المسلحة المصرية بحيث تبتعد عن أى دور سياسى مباشر كمؤسسة، بيد أن هذا الأمر لا ينطبق على الإطلاق على الشرطة المصرية التى تمارس دورا سياسيا متصاعدا في تأمين استمرار الحزب الوطنى في الحكم سواء بمنع الناخبين من التصويت في الانتخابات أو المرشحين المعارضين من استكمال عمليات الترشيح أو اعتقال المعارضين الذين يخرجون عن نطاق «الكلام» إلى نطاق الفعل، بما جعل البعض يتحدث عن عودة «الدولة البوليسية» التى كنا نظن أننا ودعناها. وتقدم جمهورية التشيك نموذجا ناجحا في تحقيق هذا الاستقلال المهني لأجهزة القمع داخل الدولة. إن تراجع عدد كبير من المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة، ومن ضمنها مصر، في مسار السياسة والحكم وإدارة شؤون الدولة يقتضى الاجتهاد بشدة من أجل تحقيق مهنية واستقلال هذه المؤسسات عن سيطرة الأحزاب والأسر الحاكمة، وإلا سنظل نعيش في مجتمعات اقطاعية المضمون تأخذ من الحداثة قشورها، ويحلم أبنائها بما لا يستطيعون.

القدرة الإفاسدية للدولة

12 يونيو 2009

على سبيل التذكرة، فإن عدة مقالات تم تخصيصها في هذه المساحة لمناقشة تراجع الكثير من المجتمعات المسلمة في مسارات التحضر الست: مسار التنظير والتفكير والابتكار، ومسار الحكم والسياسة وإدارة الدولة. ومسار الأخلاق والمبادئ والقيم، ومسار العلم والتكنولوجيا والقدرة على الابتكار، ومسار الإنتاج والثروة والتراكم الرأسمالي، ومسار الصراع والسلاح وإدارة الحروب.

وقد يكون من المفيد مناقشة قضية الأخلاق والمبادئ والقيم والتي هي في الأصل مفاهيم دوارة ينفذ بعضها إلى بعض. فالأصل في الأمور أن الأخلاق هي مجموعة من المبادئ والقيم التي يلتزم بها صاحبها بغض النظر عن العائد المادى أو المعنوى المرتبط بها. بل إن قمة التزام الإنسان بالأخلاق يتجلى في أن يلتزم المبدأ حتى وإن تعارض مع المصلحة.

ولكن من وظيفة النظام السياسى والإدارى في أى دولة ألا تجعل الإنسان يختار بين المصلحة والمبدأ وإنما تجعلهما معا اختيارا واحدا فيصبح الخيار الأخلاقى هو الخيار العقلانى وتجعل من الفساد اختيارا غير عقلانى، ولنأخذ مثلا على ذلك. فلو خالفت إشارة المرور في الولايات المتحدة فسيستوفنى ضابط الشرطة ليعطينى مخالفة عادة في حدود المائة دولار. فلو قررت أو قرر الضابط أن يتصرف على نحو غير أخلاقى، فسيجد كل منا أنه يتصرف على نحو غير منطقى ولا يخدم مصلحته.

فمثلا لو قررت أن أدفع له رشوة فلا بد أن تكون أقل من المائة دولار قيمة المخالفة. ولكن هل سيقبل هو؟ الإجابة: لا، لأنه ليس من العقلانية له أن يختار الفساد لأن مبلغ المائة دولار أو ما دونها أقل كثيرا مما يغريه لأنه يحصل سنويا على راتب في حدود 60 ألف دولار وامتيازات صحية وتأمينية أخرى سيفقدها جميعا إن ثبت أنه حصل على هذه الرشوة.

إذن فالنظام مصمم على نحو يجعل من الغباء أن تكون فاسدا. وسيصبح الفساد خيارا عقلانيا، كما هو الحال في مصر مثلا، حين يكون راتب الموظف العام ضعيفا لدرجة تجعله يبحث عن المبررات كى يتصرف على نحو غير أخلاقى. فلو كان راتب الضابط الأمريكى 20 ألف دولار في السنة والمخالفة مائة دولار.

هنا سيكون الفساد بديلا مبررا عقلانيا ويستحق المغامرة في ضوء ضعف راتب الضابط. وكذا لو كان راتبه في حدود الـ60 ألف دولار سنويا لكن قيمة المخالفة 1000 دولار، فساعتها قد يقبل رشوة مقدارها 500 دولار مثلا لأن قيمتها تستحق المغامرة حتى مع راتبه الكبير نسبيا.

وكذا الأمر مع الفساد المالى والسياسى والذى يودى بصاحبه إلى السجن أو إلى الإقالة لاسيما مع تداول المناصب الإدارية والسياسية والتي يكون معها المسئول الجديد غير راغب أو مستعد لأن يتحمل أخطاء السابقين فيكشف فسادهم إن وجد كى يرى ساحة نفسه.

كل ما سبق يؤكد أن من وظيفة النظام السياسى أن يدعم الأخلاق وأن يجعلها اختيارا عقلانيا بأن يوفر لمواطنيه فرصا حقيقية تجعل المرء يعمل لله وللوطن وللحياة الكريمة دون أن يجد الحاجة للاختيار بينهم. وهذا ما فشل فيه كثير من مجتمعاتنا.

وللموضوع أساسه الفلسفى حيث هناك مصادر أربعة رئيسية للإلزام الخلقى، لا بد أن تتكامل لتنتج مجتمعا أخلاقيا، وهو - للأسف - ما فشلت فيه الكثير من مجتمعاتنا ذات الأغلبية المسلمة، مع نجاحات مهمة في حالات استثنائية.

أما مصادر الإلزام الخلقى هذه فهي على النحو التالى: أولا العقل، فعقل الإنسان يجعله يفكر في أنه من مصلحته المباشرة أن يلتزم بالمبادئ التي لو خالفها، فسيخالفها الآخرون حتى لا يقع فريسة لبطش من هو أقوى منه. وبالتالي أنا لا أركن سيارتى أمام مدخل البيت الذى بجوارى لأننى لو فعلت ذلك فقد أعطيت فرصة لغيرى أن يركن سيارته أمام مدخل بيتى. وهكذا لو رفعت صوت الموسيقى من بيتى، فهذه رخصة للآخرين بأن يفعلوا المثل، ولما ارتاح مريض قط. ورائد هذه المدرسة بامتياز في الفكر الغربى كانط وقد سبقه في الفكر العربى ابن

رشد وابن سينا.

وهناك مدرسة ثانية ترى أن المصدر الرئيسي للإلزام الخلقى هو المجتمع. فحينما يتراضى مجتمع ما على مجموعة من القيم والمبادئ فإنها تصبح أخلاقه بمثابة الهواء الذى يتنفسه، فلماذا لا أذهب إلى الجامعة بلباس النوم الرجالى على الرغم من أنه يستر كامل العورة؟ لأن المجتمع تراضى على أن ملابس النوم للمنزل وليست للعمل. وهكذا، فحينما يسرى فى مجتمع ما ثقافة ختان الإناث مثلا فإن المجتمع يجعل من هذه العادة خلقا من يجيد عنه فقد أخطأ.

ويرى أنصار هذه المدرسة أن قوة المجتمع أقوى من قوة العقل كمصدر للإلزام الخلقى إلا إذا كانت هناك قوة تملك أن تحول العقل وما يمليه إلى قوانين مكتوبة ونافاذة فى المجتمع. وعليه فإن قال المجتمع بعادة ختان الإناث فإن العقل، مترجما فى قوانين الدولة وحسن إدارتها لأدواتها، يقف للمجتمع رادعا ومقوما. ومن هنا جاءت مقولة: «الحاكم المستنير».

فاستتارته لا تفهم إلا فى ضوء أنه لا يعتبر نفسه أسير المجتمع الذى يحكمه، وإنما هو مصلح له مستخدما سلاح العقل وأدوات الإكراه المشروع التى تملكها الدولة. وهو ما جعل فريدريك الثانى فى روسيا، وجورج واشنطن فى الولايات المتحدة، وأحمد بن طولون ومحمد على فى مصر أقوى من المجتمعات التى عاشوا فيه وكانوا إضافة لها حين غيرها.

بيد أن محيى حقى أشار فى روايته العبقريّة «قنديل أم هاشم» لقصة الدكتور إسماعيل الذى ذهب إلى الغرب ليتعلم طب العيون وعاد إلى بيئته التى اعتادت على علاج أمراض العيون بزيت القنديل، قنديل أم هاشم، تبركا وأملا فى الشفاء. وهنا كان الصراع بين مصدرين من مصادر الإلزام الخلقى: العقل ممثلا فى العلم، والمجتمع ممثلا فى الخرافة. وقد اصطدم العلم بالخرافة، وكاد الدكتور إسماعيل يفقد حياته ظنا من العامة أنه خرج عن الدين لرفضه استخدام زيت القنديل.

لكن العالم الحق حكيم يعرف أن من واجبات العلم أن يستوعب الخرافة ليقضى عليها. وقد فعلها بطل «قنديل أم هاشم» بأن وضع العلاج الطبى السليم فى زجاجات تشبه الزجاجات التى كان يضع فيها المخرفون زيت القنديل وأوهم الناس، أو هكذا فعل، أنه يعالجهم بزيت القنديل.

وحينما اطمأن الناس له، وللعلم الذى أتى به وللعقل الذى يمثله، كان عليه أن يصارحهم بأن علاجه الموضوع فى زجاجة الزيت ما هو إلا نتاج العلم والطب والمعرفة، وهكذا فإن للعلم بيئته التى تحترم العقل ابتداء، فمحاولة استخدام العلم فى علاج مشكلات مجتمع لا يحترم العلم، هى محاولة غير علمية بل غير عقلانية فى حد ذاتها.

إذن فالعقل كمصدر للإلزام الخلقى ينبغى أن يقود المجتمع، لكنه لن يفعل إلا إذا حكم وساد وسيطر على أجهزة الدولة والمجتمع معا حتى يواجه قرونا من الخرافة والغيبيات اللاإيمانية.

وقد لاحظت خلالا بنفسى مع طلابى فى الجامعة حين أرى فيهم اتكالية ابتدعوها ونسبوها ظلما للإسلام. وقد كانت قضية «القوة التدميرية للحسد» مناسبا للنقاش مع بعضهم. فتساءلت: هل من الممكن أن أنظر إلى مبنى شاهق نظرة حسد فيتحول إلى كومة من التراب؟ وهل يمكن أن نرسل إلى إسرائيل 100 حاسدة فيدمرنا بنظرات العين وكلمات اللسان؟

ولو كان هذا الاختراع مقبولا، فلماذا لم يكتشفه غيرنا من أبناء الحضارات الأخرى؟ الحسد موجود ونؤمن به كمرض من أمراض القلوب، كما نص القرآن الكريم، أما إذا لم يتبعه صاحبه بكيد وفعل يحول الشعور الذاتى إلى طاقة تدمر الآخرين فلا قدرة له على التدمير أو النيل منهم، وإنما يظل شعورا يأكل صاحبه، حتى وإن ساد فى ثقافة المجتمع ما يشير إلى غير ذلك. فيضع صاحب السيارة الجديدة خرزة زرقاء كى «تأخذ العين».

هذا يترك لمقال الأسبوع المقبل فرصة مناقشة المصدرين الآخرين مع تطبيقات مباشرة على أوضاعنا المصرية.